المجلة السعودية للدراسات التربوية
والنفسية
الإصدار السابع عشر
المجلد (٦) العدد (٣)
٢٠٢٥ (١-١٨)

أزمة التعليم في العالم العربي: تحديات الواقع وآفاق المستقبل: المغرب نموذجا

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

كبير لقليعي

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥م

الملخص

عرف المغرب منذ استقلاله، على غرار باقي الدول العربية عدة إصلاحات بنيوية شملت جل مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، توجت بتأسيس لبنات الحياة الأساسية على رأسها بناء المؤسسات التعليمية، وخلق برامج وأطر مغربية تسهر على تربية وتكوين أجيال صاعدة وفق أسس ومبادئ علمية وثقافة مغربية متينة تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية، دون إغلاق باب الانفتاح على باقي الحضارات الغربية بما يخدم مصلحة البلاد. إلا أنه مع توالي السنوات ورغم الإصلاحات المتتالية في هذا المجال، بدأت تطفو على السطح عدة اختلالات تعيق السير العادي لعجلة منظومة التربية والتكوين بشكل عام، مما انعكس سلبا على مردودية القطاع وتكوين الأجيال وفق متطلبات العصر الحالي. هذا الأمر دفع بالحكومات المغربية المتعاقبة والمسؤولة عن القطاع إلى نهج عدة إصلاحات شمولية تنهض بمنظومة التربية والتكوين.

الكلمات المفتاحية: المغرب والتعليم، أزمة التعليم، منظومة التربية والتكوين، إصلاح التعليم.

Abstract

Since its independence, Morocco has experienced several structural reforms similar to other Arab countries, covering various areas of political, economic, and social life. These reforms culminated in the establishment of the foundations of essential life, primarily through the construction of educational institutions and the development of Moroccan frameworks dedicated to raising and training future generations based on solid Moroccan principles and culture, adhering to Islamic law while remaining open to other Western

civilizations to serve the country's interests. However, over the years, despite successive reforms in this area, several imbalances have emerged that hinder the normal operation of the education and training system, negatively affecting the productivity of the sector and the training of generations according to the requirements of the current era. This issue has prompted successive Moroccan governments responsible for the sector to adopt several comprehensive reforms to improve the education and training system.

*** أهمية البحث**

تأتي أهمية هذا المقال في إطار البحث عن مكامن الخلل التي تعيق تقدم منظومة التربية والتكوين بالبلدان العربية بشكل عام والمغرب بشكل خاص، مع تشخيص انعكاساتها على الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لهذه الدول. ثم البحث عن أهم مخرجات هذه الأزمة وفق ضوابط علمية ومنطقية تعين هذه الدول، عموما والمغرب على الخصوص على ترك مخلفات الماضي واللحاق بركب التقدم الذي تسير فيه الدول الرائدة.

*** الغاية من البحث**

أما عن الغاية من هذا البحث فتكمن في الإجابة عن مجموعة من الإشكالات الرئيسية، ويمكن إجمالها فيما يلي: –

١– ما هي أهم أسباب تخلف الدول العربية في مجال التعليم؟

٢– ما هي أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدني مستوى التعليم بالمغرب؟

٣– ما هي أهم المراحل التاريخية والإصلاحات التي عرفها التعليم بالمغرب؟

*** تقديم**

منذ إدراكه أهمية العلم والتعلم، من عصر اليونان مرورا بعصر الرومان ثم العصور الوسطى وصولا إلى عصر النهضة ثم العصر الحالي، لجأ الإنسان إلى البحث عن وسائل التعلم وخلق النظريات والقواعد الأساسية للعلم، فظهرت عدة مجالات للإبداع والتعلم وربط القواعد الجديدة بأسس الحياة بدءا من تربية الأجيال وخلق القوانين والقواعد التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم ثم علاقتهم بباقي مؤسسات الحياة داخل الوطن ثم علاقة هذا الأخير بباقي الدول. إلا أنه ومع ظهور عدة ثورات بأوروبا وآسيا، لاسيما في بداية القرن التاسع عشر يرجع الفضل فيها إلى الثورة العلمية التي عرفتها مجتمعات بعض دول هذه القارات ثم انتقالها إلى باقي دول العالم، مما زاد من حدة السباق نحو العلم والتعلم وابتكار أدوات وأساليب جديدة تعين على تسهيل أساليب العيش وتسلق المراكز الأولى اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، بل وحتى عسكريا. هذا الواقع الذي استثنى إلى حد ما، عبر عقود أغلب الدول العربية من مواكبة هذه الثورة العلمية والفكرية كما وكيفا، مما انعكس سلبا على هذه الدول في شتى المجالات فجعلها ترقد في أسفل ركب التقدم.

أولاً: ما هي أهم أسباب تخلف الدول العربية في مجال التعليم ؟[1]

فشل التعليم في الدول العربية هو موضوع معقد يتأثر بعوامل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية. الشيء الذي يؤثر

[1] أسباب فشل التعليم في الدول العربية (deroub.com) -

بشكل كبير على أجيال متعاقبة في هذه الدول، حيث أصبح التعليم ينتج شبابا فاقدا للبوصلة على عدة أصعدة، من حيث انعدام فرص الشغل، تكوين بدون أهداف بالإضافة الى الاعتماد على الكم عوض الكيف. ويمكن أن نعزو أسباب هذا الفشل إلى عدة أسباب، منها ما هو بنيوي، هيكلي، بشري وثقافي، ومنها ما يرجع إلى أسباب اجتماعية، اقتصادية وسياسية.

١- نقص التمويل وسوء التخطيط: تواجه العديد من الدول العربية تحديات كبيرة في توفير التمويل الكافي لقطاع التعليم، من حيث ضعف الاستثمارات في التعليم وعدم توجيه الاموال بشكل فعال لتطوير البنية التحتية وتحديث المناهج وتدريب المعلمين. إذ أن موازنات غالبية الدول العربية لا تولي أهمية كبيرة لقطاع التعليم، وتلتهم قطاعات أخرى أغلب الميزانية. كما أن فساد بعض المسؤولين واهتمامهم بمصلحتهم الشخصية عوض المصلحة العامة زاد من خطورة الأزمة، بالإضافة الى غياب رؤية بعيدة المدى، حيث لا يكمل كل مسؤول يأتي ما بدأه سابقه، بل يبدأ من جديد فتضيع أموال كبيرة بدون هدف.

٢- ضعف البنية التحتية التعليمية: تعاني العديد من المدارس في الدول العربية من نقص في البنية التحتية التعليمية، مثل الفصول الدراسية المزدحمة، ونقص المعدات والموارد التعليمية الحديثة، وهذا يؤثر سلباً على جودة التعليم وتجربة الطلاب في المدرسة. فكما يؤثر نقص الميزانية على تحسين جودة التعليم، توجد كنتيجة لذلك مدارس مهترئة ولا تنتمي لهذا العصر. وبما أنها تمثل البيئة الحاضنة للأساتذة والمتعلمين فان المردودية تكون ضعيفة كذلك.

٣- نقص الكفاءات الأكاديمية والتدريب المهني: تواجه العديد من النظم التعليمية في الدول العربية نقصا في الكفاءات الأكاديمية والمعلمين المدربين بشكل جيد، حيث تعاني معظم المدارس من نقص في التدريب المهني والتطوير المستمر للمعلمين، مما يؤثر سلبا على جودة التعليم المطلوبة. وهذا راجع أيضا لانعدام الرؤية لدى غالبية الدول العربية، بحيث تغيب الكفاءة ولا يخضع القطاع لرقابة صارمة، بل تكون رقابة شكلية، الشيء الذي أدى إلى تهاون كبير لبعض العاملين في القطاع.

٤- التفاوت في الجودة بين المدارس: تواجه العديد من الدول العربية تحديات في توفير التعليم بشكل متساوٍ في جميع مناطق البلاد، حيث يعاني الطلاب في المناطق الريفية والمحرومة من نوعية التعليم التي يحصل عليها الطلاب في المدن الكبيرة والأغنى. بالإضافة الى ما سبق تعاني المناطق النائية من مشاكل جمة، من بينها صعوبة المسالك للوصول الى المدرسة، ظروف غير جيدة للتعليم، سواء للمعلم أو المتعلم، انعدام وسائل تعليمية في تلك المناطق وغياب الرقابة.

٥- التحديات الثقافية والاجتماعية: تواجه الدول العربية تحديات ثقافية واجتماعية تؤثر على عملية التعليم، مثل تقدير المجتمع للتعليم ودور المرأة في المجتمع والتحديات التي تواجه التمدرس للفئات الأقل حظًا. زد على ذلك أن التعليم لم تبق له تلك المكانة الاجتماعية ولحامله داخل مجتمع مادي أصبح يقدر المال على العلم، حيث أدت الثورة التكنولوجية الى

ظهور طرق ربح المال بشكل أيسر وبدون أي مستوى تعليمي، الشيء الذي أدى الى التخلي عن فكرة التعليم لعدم جدواه في نظر البعض. كما أن المقاربة الثقافية، كمنهاج ثقافي ونظرية نفسية تشير إلى أن العوامل البيئية تؤثر في الفرد أكثر من العوامل الإراثية [٢].

٦- الانعكاسات السياسية والاقتصادية: تواجه الدول العربية كذلك تحديات سياسية واقتصادية تؤثر على التعليم، مثل النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية والتحولات الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار النظام التعليمي وتدهور جودة التعليم. وهو مشكل يطول شرحه، ولكنه مرتبط بما سبق، فكما قلنا هناك بعض الدول تولي أهمية قصوى للتسلح عوض التسلح بالعلم فتضيع أموال طائلة على أسلحة لا تستعمل، بل تضل مخزنة الى أن تتقادم.

ثانياً: ما هي أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدني مستوى التعليم بالمغرب

١- العوامل الداخلية التي ساهمت في تدني مستوى التعليم بالمغرب [٣] : إن أزمة المنظومة التعليمية بالمغرب ليست جديدة، لكنها لم تكن تعالج بشكل سليم، وإن حسنت النوايا انطلاقا من مناظرة إفران ١٩٨٠ مرورا بالإصلاحات المتكررة في ١٩٩٠ و١٩٩٤ ثم سنة ٢٠٠٠ مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين فالمخطط الاستعجالي ٢٠٠٩ /٢٠١٢ ثم المشاورات التي نظمها المجلس الأعلى للتعليم حول حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين. وأخيرا التدابير ذات الأولوية ٢٠١٥-٢٠١٦ مع الرؤية الاستراتيجية: ٢٠١٥-٢٠٣٠.

يمكن إجمال أهم أسباب التعثرات والاختلالات التي عانت منها منظومتنا التعليمية في ظل النقاش الدائر حاليا حول إصلاح المنظومة التربوية فيما يلي: -

١- غياب فلسفة تربوية: أي غياب فلسفة واضحة المعالم توضح الغايات والمرامي والأهداف التي ينبغي تحقيقها وتجسيدها في المواطن المغربي. مثلا كأن نقول نريد تلميذا حاملا للشهادة الابتدائية على سبيل المثال متمكنا من الخطاب اللغوي الشفهي والكتابي باللغة العربية واللغة الأجنبية قد تكون الفرنسية أو الإنجليزية.

كما أدى غياب الدور التربوي الحقيقي للمعلم والمدرسة عموما إلى تهاوي القيم الأخلاقية للمجتمع المغربية المنبعثة من ديننا الإسلامي الحنيف، وسط ظهور بورجوازية متوحشة ومتعطشة لهدم تلك القيم بدل بنائها مقابل مصالح سياسية ضيقة ومتآكلة، وبالتالي ظهور مجتمع هزيل البنية بشتى مقوماتها السوسيوثقافية والاجتماعية، بل وحتى الاقتصادية [٤].

٢- غياب ثقافة الإشراك: عانت منظومتنا التربوية على امتداد عقود من غياب ثقافة إشراك الأطر التربوية في الإصلاح وفي اتخاذ القرارات وفي اختيار برامج وكتب مدرسية منتجة على الصعيد الجماعاتي أو المحلي، حيث يتم تنزيل الاختيارات

محمد مكسي، الدليل البيداغوجي-الجزء الثاني، ص ١١-١٢. منشورات صدى التضامن، ٢٠٠٢. ٢

(٣)مشاكل التعليم بالمغرب والحلول المقترحة لتجاوز الاختلالات - المستجد التربوي(mostajad.com)

عمر أمكاسو-منير الركراكي، رسالة الأستاذ تربية وتعليم وتغييرا، ص٥١-٥٢. مطبوعات الأفق،١٩٩٢. ٤

والتوجيهات من الوزارة إلى المؤسسات دون إشراك المعنيين والخبراء في الميدان.

٣- الخصام المزمن بين المناهج والتقويم : عاشت منظومة التعليم ببلادنا على امتداد أعوام طويلة خصاما دائما بين البرامج وأساليب التقويم، فلم تكن منسجمة يوما ما مع ذاتها، إذ أن هناك مفارقة رهيبة بين المقاربة المؤطرة للمنهاج الدراسي ووسائل التقويم. فحينما يتم اختيار البرامج بواسطة المقاربة بالأهداف، يقوم المتعلم باسترجاع ما تلقاه، و لم نكن نختبره في قدراته التحليلية والتفكيرية. وحاليا حينما اختارت منظومتنا التربوية المقاربة بالكفايات لم نجد للوضعيات المشاكل أي موقع في تقويم قدرات المتعلمين على إبراز كفاياتهم. وظل الشحن والاسترجاع هو السمة الغالبة، إذ الشرط الحصري لاختبار كفايات المتعلمين هو القدرة على إيجاد حلول للوضعيات والمشاكل، وهذا ما لم تعرفه منظومتنا لحد الآن رغم زعمها بتبني هذا الاختيار.

دورات تعليمية

٤- التضارب الحاصل بين أجنحة ومراكز القرار: من المفروض ان تؤطر وزارة التربية الوطنية خلفية فلسفية واضحة المعالم مع اختيارات بيداغوجية ثابتة، وهذا غير موجود مع كامل الأسف، ولعل المتتبع للشأن التربوي في بلادنا يلمس ذلك بوضوح من خلال تضارب التصريحات والمراسلات والمذكرات، مثل ما وقع مؤخرا في مسألة تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية في الثانوي التأهيلي وغيرها.

٥- غياب آليات المواكبة والتتبع: أغلب المشاريع التي كان يراد لها أن تجرب قد فشلت بسبب غياب أو ضعف وتيرة المواكبة والتتبع وعدم فاعليتها.

٦- تهميش مراكز البحث: وذلك بإعطاء الأهمية الكبرى للبحث والتجديد التربوي كما تفعل أغلب الدول الغربية من خلال عمليات تجديدية وتجريبية لا تتوقف.

٧- تدبير الزمن المدرسي: وهو معضلة المعضلات، إذ لم يعرف تدبير الزمن استقرارا منذ الاستقلال إلى الآن، ففي الماضي كان يدبر بطريقة فوقية، وكان حينها اجتهادا خاصا من طرف بعض الفاعلين التربويين، ورغم ذلك أعطى بعض النتائج بتركيزه على البعد المعرفي أكثر. وينبغي أن يتم التوافق حول استعمالات زمن مفتوحة وليست نماذج نمطية، كما أن توزيع الأنشطة ينبغي أن يكون شموليا يراعي أبعاد الشخصية المختلفة، ويتسم بالمرونة والانفتاح على مختلف الأنشطة. د

٨- فوضى الكتاب المدرسي: إن الكتاب المدرسي لا غنى عنه رغم الطفرة الرقمية الحالية، إذ الموارد الرقمية في الوقت الراهن تكمله وليست بديلا عنه، ولقد عشنا زمنا طويلا مع الكتاب المدرسي الوحيد، الذي كانت تصدره وزارة التربية الوطنية، لكن بعد تحريره والاستعاضة عن الوحيد بالمتعدد غرقنا في فوضى المفاهيم والخلفيات والأنشطة الميالة إلى الشحن المعرفي حد الغثيان مما جعل التلاميذ ينفرون منه. إذ لا أحد اليوم منهم يحب الكتاب المدرسي بسبب تخمته المعرفية، بالإضافة إلى توظيفه لبيداغوجيات شكلية وتناقضه الواضح بين مقدماته النظرية متقدما بينما أنشطته متخلفة جدا عن هذا الطرح النظري.

٩- انتقاء الفاعلين التربويين وتكوينهم: حينما نقول الفاعلين فهذا يعني كل الفاعلين من مختلف مواقعهم وتكوينهم بمعايير دقيقة وتخصصية، وتتبع مساراتهم وتحفيزهم مع محاسبتهم حول تقصيرهم عن المهمة المنوطة بهم. والأهم تحريك عملياتهم الإبداعية حتى يكونوا مساهمين حقيقيين يستشعرون المهام النبيلة التي يقومون بها. لا أن يكونوا موظفين يؤدون مجرد وظيفة عادية وإنما يكون لدى كل واحد هم مشترك تذوب فيه الطموحات الفردية وتنصهر لخدمة الوطن، أي أن يكون كل فاعل تربوي حاملا لهذا المشروع يدافع ويعمل من أجله. وهذا ليس سهلا إذ يقتضي تكوينا وتدبيرا جيدا كما يقتضي وضع آليات دقيقة وعادلة من أجل قيادة هذا المشروع الوطني.

١٠- وضعية المؤسسات التعليمية: تعرف المؤسسات التعليمية اختلالات عميقة بسبب عوامل عديدة منها: -

١- الممارسة داخل الفصول الدراسية: تجمع كل التقارير والتقويمات المنجزة على تدني مستوى أغلب المتعلمين، وفي كل المستويات الدراسية. وأن الصعوبات التي تعترض التلاميذ مرتبطة بتاريخهم الدراسي، لاسيما التلاميذ الوافدين على السلك الإعدادي والتأهيلي. وأن المعالجة تستعصي أكثر كلما زاد اكتظاظ الأقسام مع قلة الوسائل والقاعات والموارد البشرية.

ثانياً: العوامل الخارجية التي ساهمت في تدني مستوى التعليم بالمغرب

تعتبر العوامل الخارجية التي تساهم في تدني مستوى التعليم في المغرب عديدة ومتنوعة، وتشمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتوترات في النظام التعليمي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر على جودة التعليم وكفاءته.

*** الظروف الاجتماعية والاقتصادية**

١- الفقر واللامساواة: يؤثر على القدرة على الوصول إلى التعليم، وتسبب ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، حيث يضطر الكثير من الأسر إلى إرسال أطفالهم للعمل بدلاً من الدراسة.

٢- عدم تساوي الفرص : توجد فجوات كبيرة في جودة التعليم بين المناطق الحضرية والقروية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يؤثر على مستوى التحصيل الدراسي.

٣- تأثير العوامل الثقافية : قد تتأثر جودة التعليم بثقافة المجتمع، وبعض العادات والتقاليد التي قد تعيق تقدم الطلاب، مثل الاهتمام الزائد بالدراسة على حساب التنمية الشاملة.

*** التوتر في النظام التعليمي**

١- الاكتظاظ في الفصول: يؤدي إلى ضعف الاهتمام الفردي بالطلاب، ويزيد من صعوبة استيعاب المنهج الدراسي.

٢- ضعف البنية التحتية للمدارس: خاصة في المناطق القروية، مما يؤثر على جودة التعليم ويقلل من رغبة الطلاب في الدراسة.

٣- ضعف مستوى المعلمين: قد يعاني بعض المعلمين من ضعف في التكوين أو في المهارات التعليمية، مما يؤثر على جودة التعليم.

٤- ضعف الإدارة المدرسية: قد لا تتمتع الإدارة المدرسية بالاستقلالية الكافية، أو قد لا تكون قادرة على اتخاذ القرارات التي تلائم حاجة المؤسسات.

٥- عدم جاذبية المناهج الدراسية: قد لا تكون المناهج الدراسية متوافقة مع احتياجات الطلاب، أو لا تشجع على الابتكار.

*** عوامل أخرى تؤثر على جودة التعليم**

١- غياب التنسيق بين الجهات المعنية : قد يكون هناك ضعف في التنسيق بين وزارة التربية الوطنية، والجهات المحلية، والجامعات، مما يعيق تطوير التعليم.

٢- غياب المشاركة المجتمعية: قد لا يشارك المجتمع بشكل فعال في العملية التعليمية، مما يؤثر على مستوى جودة التعليم.

٣- ضعف الميزانية المخصصة للتعليم: قد لا تكون الميزانية المخصصة للتعليم كافية، مما يؤثر على جودة البنية التحتية، وتوفير الأدوات التعليمية، وتدريب المعلمين.

٤- ضعف دور وسائل الإعلام: قد لا تلعب وسائل الإعلام دورها في تعزيز ثقافة التعليم، أو في إبراز الإيجابيات التي يمكن أن تحققها.

٥- سياسة التقويم الهيكلي : وهي معضلة كبرى يفرضها الغرب عن طريق المؤسسات البنكية وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية منذ سنة ١٩٨٠، ليس لكي تتمكن هذه الدول من حل معضلاتها الاقتصادية والاجتماعية، بل لتكون، وفق سياسية التقويم الهيكلي، قادرة على أداء ديونها فقط. وهو ما أدى إلى تعميق حاجة الناس وفقرهم الاقتصادي وضعف الخدمات التربوية [5].

في الختام، يجب معالجة هذه العوامل الخارجية بشكل متكامل، من خلال اتخاذ إجراءات إصلاحية على مستوى السياسات التعليمية، وتوفير الدعم المالي والمادي، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز دور وسائل الإعلام، لرفع مستوى التعليم في المغرب.

ثالثا: ما هي أهم المراحل التاريخية والإصلاحات التي عرفها التعليم بالمغرب؟ [٦]

مرت منظومة التعليم المغربي من عدة محطات من أجل الإصلاح التي باءت أغلبها بالفشل رغم مبادرة المسؤولون بعد كل محطة إلى تدارك مكامن الخلل بتنوع الطرق والأساليب. ونقف عبر تاريخ إصلاح التعليم في بلادنا عند مجموعة من المحاولات التي تنصب في السير إلى الأمام منذ الاستقلال حتى الآن.

منذ استقلاله إلى اليوم، ولإصلاح التعليم قام المغرب بعدة إجراءات سخرت لإنجاحها ثلة من اللجان التي أوكلت لها مهمة تطوير منظومة التربية والتكوين. كما مرت المدرسة المغربية بمراحل تاريخية اتسمت بطابع الإصلاحات المتكررة تراوحت بين الاستدراك والاستعجال لتصل في النهاية إلى مرحلة تخطيط رؤية استراتيجية لإصلاح هذه المنظومة.

١- المرحلة الأولى (١٩٥٦-١٩٦٣) [٧] : تعتبر هذه المرحلة من أدق مراحل المغرب المستقل حديثا، ولذلك نجد أن هناك

[5]). محمد فاوبتر، سوسيولوجيا التعلم بالوسط القروي. مطبعة النجاح الجديدة، ص ٨١

[٦]معاينة تاريخ التعليم بالمغرب : محطات من الإصلاح المتجدد والأزمة المستمرة(imist.ma)

[٧]تاريخ الإصلاحات التعليمية بالمغرب منذ ١٩٥٦ إلى اليوم بقلم الحسن اللحيةMaglor |

حاجة ماسة للأطر والتصورات الوطنية وتكييف التعليم مع المتطلبات الملحة للواقع الاجتماعي والاقتصادي. فكانت التصورات تدور حول تعميم التمدرس والتنمية، كما كانت الدولة في حاجة ماسة لبناء أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية والمرافق الحيوية والفضاءات العمومية وكل ما له علاقة بالسيادة الوطنية، والمؤسسات التمثيلية.

في هذا الصدد، صدر أول دستور في ١٩٦٢ وانتخب أول برلمان في سنة ١٩٦٣، كما عرفت الساحة السياسية صراعات كبرى كان من أهمها الانشقاق الذي عرفه حزب الاستقلال. ومن بين ما ميز هذه الفترة كذلك، زلزال اغادير ووفاة محمد الخامس، والصراع حول الحدود مع الجزائر.

ومن جهة الاقتصاد عرفت الفترة المذكورة أعلاه الاصلاح الزراعي ومساهمة الدولة في الاستثمار وميلاد الصناعات الأساسية الغذائية...إلخ.

أما في التعليم فقد تميزت هذه الفترة بإرادة تعميم التعليم ومحو الأمية عبر حملات، وإصدار صحيفة المنار الموجهة للقراء الجدد، كما عرفت الفترة نفسها حركة كبيرة اعتنت بخلق النوادي ودور الشباب والمكتبات وأوراش التكوين، فانتهت الحركة بخلق مجلسين وطنيين، الأول للرياضة والثاني للشباب.

تميز التعليم خلال هذه الفترة من تاريخ المغرب بما يلي: –

١– تحويل مديرية التعليم في عهد أول حكومة إلى وزارة للتربية الوطنية والشبيبة والرياضة والفنون الجميلة.

٢– الاحتفاظ بمصلحة التعليم الفرنسي الإسلامي.

٣– تقسيم نفس المصلحة إلى مصلحتين، واحدة للابتدائي وأخرى للثانوي.

٤– إضافة مصالح جديدة تهم التعليم الحر والأصيل والتعليم العالي والتربية الأساسية.

٥– تعيين بعض المغاربة على رأس المصالح.

٦– انفجار في أعداد المتمدرسين.

٧– ارتفاع أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية.

٨– إعادة النظر في تهميش برامج تدرس اللغة العربية ومدرسيها.

٩– خلق إطار مفتشي اللغة العربية.

١٠– دمج التعليم الأصيل في الوزارة.

١١– آليات الإصلاح

أول لجنة للإصلاح كانت سنة ١٩٥٧ (الحركة التعليمية)، ضمت جميع ممثلي أنماط التعليم الموجودة، آنذاك كالتعليم الفرنسي الاسلامي والتعليم اليهودي والفرنسي والاسباني والأصيل والتعليم الحر. وكان من بين تصوراتها توحيد البرامج في جميع أنواع التعليم، وتحديد سنوات الاسلاك الدراسية والتعريب عبر مراحل...إلخ.

لجنة إصلاح التعليم لسنة ١٩٥٨، وسميت اللجنة الملكية لإصلاح التعليم. وكان مما صدر عنها قرارات تعارض اللجنة الأولى من جهة هيكلة الأسلاك والعودة إلى تدريس الحساب والمواد العلمية باللغة الفرنسية والاهتمام بالأطر عوض تعميم التمدرس.

وما يلاحظ أن هذه اللجنة التي اشتغلت باسم العقلنة كانت تدبر قلة الموارد والأطر والبنيات.

ثالث لجنة لإصلاح التعليم كانت تحت اسم التربية والثقافة، وكانت ضمن تصور لمخطط تنموي اجتماعي صدر في سنة ١٩٥٩. و قد توقفت اللجنة عند النقط التالية: –

١– تعميم التمدرس.

٢– تكوين الأطر.

٣– إعادة هيكلة وزارة التعليم.

٤– تأسيس المجلس الأعلى للتعليم.

٥– العمل باللجن الثنائية.

لقد حاولت الحكومة تقديم تصور جديد للتعليم في إطار مخطط عام، وهو ما يتجلى من خلال ما يلي: –

١– جعل التعليم يرتبط بمذهب (المذهب التعليمي)، والمذهب هو جملة من المبادئ والأهداف منها المدرسة الوطنية المنسجمة (انسجام الأسلاك والثقافات والكتب المدرسية وعصرنة التعليم الأصيل: التوحيد والتعريب المعقلن).

٢– الاهتمام بالمواد التقنية وجعل اللغة العربية لغة البحث والعمل.

٣– الاحتفاظ بالازدواجية اللغوية في التعليم، في أفق ١٩٦٤.

٤– مغربة الأطر.

٥– خلق سلك استدراكي يهم الأطفال من الفئة العمرية ٦– ١٤ سنة (التربية غير النظامية حاليا).

٦– خلق مجلس أعلى للتعليم يضم ممثلين ومعينين وشخصيات معروفة لمدة أربع سنوات، يستشار في مشاريع الإصلاح وقضايا التربية والتعليم ذات الطابع الوطني.

٧– إحداث مدارس وكليات ومعاهد وشهادات جديدة، منها معهد الدراسات والبحوث حول التعريب والمدرسة الغابوية بسلا، وإعادة تنظيم التعليم العالي الأصيل، والبحث العلمي في الشريعة الإسلامية واللغة العربية.

٨– إعادة تقنين التعليم الخاص ليصبح تابعا لمراقبة الدولة (الوزارة).

٩– إحداث باكالوريا مغربية وشهادة الدروس الثانوية والتقنية ونهاية الدروس الابتدائية وامتحان القبول بالثانوي.

١٠– إصدار ظهير خاص بإلزامية التعليم (المقارنة مع قانون.

١١– سيعاني هذا المخطط من نفس المشاكل التي اعترضت الاصلاحات السابقة، ومنها قلة الأطر والتجهيزات والمباني والمواقف السياسية والثقافية من توحيد التعليم ودفاع التعليم الخاص عن استقلاليته من جهة البرامج والمناهج (كما يحصل الآن)، ورفض التعليم الأصيل الاندماج في التعليم العصري.

برز سجال كبير أثناء تنفيذ سياسة التعريب منذ بداية الاستقلال إلى المخطط الخماسي ١٩٦٠–١٩٦٤، وبدا ذلك منذ ١٩٦٢ بالنظر إلى النتائج المدرسية المسجلة (إمكانية المقارنة اليوم بين التعليم الخاص والعام، ودراسة النتائج المحصل عليها في التقويمات الوطنية والدولية التي همت المغرب)، بين المدافعين عن التعريب الشامل والمدافعين عن التعريب المتدرج وغيرهم الرافضين للتعريب جملة وتفصيلا.

٢– المرحلة الثانية (١٩٦٤–١٩٧٢: –

*** سياق المرحلة**

التوتر السياسي الكبير، ويتجلى فيما يلي: –

١– منع تأطير التلاميذ من طرف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ظهير ١١ يوليوز ١٩٦٣).

٢- مؤامرة يوليوز ١٩٦٣ أو هكذا سميت في تاريخ المغرب الرسمي.

٣- أحداث الدار البيضاء مارس ١٩٦٥.

٤- حالة الاستثناء ١٩٦٥.

٥- اغتيال المناضل السياسي المهدي بن بركة في أكتوبر ١٩٦٥.

٦- المخطط الثلاثي ١٩٦٥-١٩٦٧.

٧- المخطط الثلاثي ١٩٦٨-١٩٧٢.

٨- الانتخابات الجماعية ١٩٦٩.

٩- دستور ١٩٧٠.

١٠- أحداث ١٩٧١- ١٩٧٢- ١٩٧٣.

إصلاحات التعليم خلال هذه الفترة: -

عرفت الاصلاحات التعليمية خلال هذه الفترة نزولا و صعودا و مشادات و نزاعات تعكس الفترة السياسية و أهم ما عرفته هذه الفترة هو ما يلي: -

١- مناظرة المعمورة في أبريل ١٩٦٤ التي ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية والنقابية والثقافية، أسفرت نتائجها عما يلي:-

١- التأكيد على القيم العربية الاسلامية

٢- استيعاب التقنيات الجديدة.

٣- اقتراح سلك أولي معرب، وسلك إعدادي ثانوي مزدوج اللغة وبأعداد محدودة (محدودية الأطر المعربة).

٤- التفكير في التكوين والمهني.

٥- إثارة مشكل البنيات المدرسية المحدودة.

وعلى العموم فقد خرجت مناظرة المعمورة بالاتفاق على التعميم والتعريب ومغربة الأطر والرفع من مستوى التعليم.

كما عرفت هذه الفترة من خلال مخططها الثلاثي ١٩٦٥-١٩٦٧ بعض المشاكل منها: -

١- تقليص ميزانية التعليم مما انعكس على نمو التمدرس.

٢- اقتراح سلكين في الابتدائي، واحد من ثلاث سنوات يكون إلزاميا تتكفل به الجماعات المحلية، وهو سلك معرب كليا، حيث ستلقن المواد العلمية باللغة العربية بدء من سنة ١٩٦٦، وآخر من أربع سنوات تتكفل به الدولة، والعمل على مغربة الأطر.

٣- إلحاح المخطط المذكور على التقريب بين البرامج العصرية والتقليدية وتشجيع التعليم الخاص: -

لقد جاب الدكتور محمد بنهيمة [٨] المغرب كله لشرح مذهبه التعليمي لإصلاح، لكنه عورض من أطراف كثيرة منها حزب الاستقلال، الذي رأى فيه تراجعا عن المكتسبات السابقة لأنه ينآى عن البعد الجماهيري ويكرس التخطيط البيروقراطي، وكان حزب الاستقلال قد اقترح خطة لتعريب التعليم في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات حسب مذكرته في الأمر. كما رأى فيه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيرى في مذهب بنهيمة التعليمي خطرا كبيرا لأنه يرهن مستقبل التعليم بالضغوط المالية. كما رأى فيه الاتحاد المغربي للشغل توجها رجعيا واستعماريا جديدا يقسم المغرب إلى نخب مفرنسة وأغلبية أمية. ونفس الانتقادات نجد صداها في المؤتمر الحادي عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب (١٩٦٦).

[٨] محمد بنهيمة بن الطيب هو طبيب وسياسي مغربي (١٩٢٤-١٩٩٢)، شغل منصب رئيس وزراء حكومة المغرب من سنة ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩. كما شغل لاحقا منصب وزير الداخلية من سنة ١٩٧٢ إلى ١٩٧٣ ثم من سنة ١٩٧٧ إلى ١٩٧٧.

٣- المرحلة الثالثة (١٩٧٣-١٩٨٣): -

*** سياق المرحلة**

هيمنت على هذه المرحلة، في بدايتها، أزمة سياسية كبيرة تميزت بالإضرابات الطلابية، وأحداث واضطرابات كثيرة نجمت عنها اعتقالات في مدن وبواد عدة، لكنها عرفت انفراجات سياسية بعد ١٩٧٤. وعلى العموم فقد عرفت هذه الفترة ما يلي: -

١- وضع المخطط الخماسي ١٩٧٣- ١٩٧٧.

٢- حرب أكتوبر١٩٧٣ ضد إسرائيل.

٣- وفاة السياسي علال الفاسي في سنة ١٩٧٤.

٤- ظهور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ١٩٧٥.

٥- المسيرة الخضراء في سنة ١٩٧٥.

٦- ظهور أحزاب جديدة على الساحة السياسية.

يرى المخطط ١٩٧٣- ١٩٧٧ أن إصلاح التعليم ضرورة ملحة، ولذلك نجده يطرح برنامج عمل استعجالي يبدأ في سنة ٧٣ وينتهي في سنة ٧٧. ويدور حول ما يلي: -

١- تنمية التمدرس.

٢- مغربة الأطر.

٣- الاشتغال على الحاجيات في التكوين.

٣- الحد من ولوج التعليم العالي.

أما المخطط الثلاثي لسنوات ١٩٧٨- ١٩٨٠ فقد عرف مباشرة سياسة تقشفية جعلته يركز على تنمية التعليم بالعالم القروي وحده وتعزيز المواد التطبيقية، ومغربة الأطر، ولم يهتم بالتعريب كثيرا. أما مشروع إصلاح التعليم لسنة ١٩٨٠ في عهد عز الدين العراقي فركز على ما يلي: -

توجيه التلاميذ نحو التكوين المهني: -

١- التحكم في الاستقطاب الجامعي حسب النقط والمقاعد المتوفرة.

٢- وقد قوبلت هذه الإصلاحات برفض واسع تمخضت عنه مناظرة إفران التي أسفرت نتائجها عن تكوين لجنة لتضع تصورا شاملا للتعليم وكان في نيتها إعداد ميثاق وطني للتعليم، لكنها اكتفت بصياغة وثيقة أولية حول التعليم.

٣- لم يظل الوزير العراقي منتظرا لنتائج اللجنة المذكورة، بل سارع إلى تقديم إصلاحه الذي ينص على التغيير الشامل لمنظومة التربية والتكوين.

٤- المرحلة الرابعة (١٩٨٣-١٩٩٤)

إن السياق العام الذي سيميز هذه المرحلة هو التقويم الهيكلي، الذي كانت له تداعياته على التعليم ومجمل القطاعات الاجتماعية الأخرى، وتجلى ذلك في قطاع التعليم من خلال ما يلي: -

١- خفض نفقات التعليم.

٢- الملاءمة الممكنة بين تكوين الأطر والحاجيات الاقتصادية. إصلاح التكوين المهني.

٣- إصلاح التعليم الأساسي (وثيقة ١٩٨٥) كما نصت على ذلك توصيات البنك العالمي التي ترى أن النفقات في التعليم تضاعفت أربع مرات ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤ مما يجعل الميزانية العامة في أزمة كبيرة. ويهدف الإصلاح إلى التحكم في النفقات (بدايات الحديث عن ترشيد النفقات).

٤- تخصيص نفقات إصلاح ١٩٨٥ للتعليم الابتدائي والإعدادي الثانوي (التعليم الأساسي) والتعليم التقني.

٥- إجبارية التعليم الأساسي: تسهيل الانتقال من مستوى إلى آخر ومن سلك إلى سلك.

٦- الاشتغال بالأقسام ذات المستويات المتعدد.

٧- الاهتمام بتوجيه التلاميذ نحو التعليم التقني والتكوين المهني.

٨- تشجيع التعليم الخاص ليخفف عن أزمة الدولة.

٥- المرحلة الخامسة (١٩٩٤- ١٩٩٨: -

نعتبر مرحلة هؤلاء الوزراء مرحلة بيضاء، و منهم من اهتم بالجانب الإداري الصرف والتدبير اليومي، لكنها مرحلة كانت غارقة في الاهتمام بالقضايا السياسية الكبرى التي ستؤسس لمرحلة آتية فيما بعد، و أهم ما ميزها نجد ما يلي:-

*** تداول تقرير البنك الدولي (التفكير الجماعي في الأزمة).**

١- تشكيل لجنة خاصة بالتعليم.

٢- الاضرابات المتتالية.

٣- ملتمس الرقابة.

٤- العفو عن المعتقلين السياسيين.

٥- المراجعات الدستورية المتكررة منذ ١٩٩٢

٦- ظهور التكتلات السياسية: كتلة /وفاق.

٧- الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات الذي توج باتفاق ١ غشت ١٩٩٦.

٨- إرسال المذكرات المتتالية من طرف أحزاب الكتلة إلى القصر منذ ١٩٩١ وصولا إلى ١٩٩٦ للخروج من حالة الجمود.

وفاة الحسن الثاني في ١٩٩٩ الذي رفض أعمال اللجنة الخاصة بالتعليم الأولى معتبرا أنها لجنة مازالت تفكر بعقلية الماضي فيما يخص المغربة والتعريب والتوحيد ...إلخ، منتقدا ازدواجيتها إزاء موقفها من التعليم الخاص والازدواجية اللغوية. وهكذا انحلت اللجنة الأولى لتعوض بلجنة ثانية كان على رأسها السيد مزيان بلفقيه في عهد حكومة جديدة وملك جديد.

٦- المرحلة السادسة (١٩٩٩-٢٠١٣)

*** الملامح العامة للمرحلة في التعليم**

أهم ما ميز هذه المرحلة في التعليم هو الانطلاق من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وقد سمي ذلك منذ بدايات تنصيب حكومة اليوسفي بأجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

*** الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم (٢٠١٥-٢٠٣٠)** [٩]

تشكل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم ٢٠١٥-٢٠٣٠ مشروعًا طموحًا يهدف إلى بناء مدرسة مغربية جديدة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل. ومن خلال التركيز على الجودة والإنصاف والحكامة، تسعى الرؤية إلى إحداث تحول جذري في النظام التعليمي المغربي، بما يضمن تكافؤ الفرص وتحقيق التنمية المستدامة [١٠].

في هذا الصدد، عقد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الدورة الأولى من الولاية الثانية، يومي الاثنين ٠٩ والثلاثاء ١٠ يناير ٢٠٢٣، وألقيت عروض حول مشاريع إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وشملت على النحو التالي: -

[٩] إصلاح التعليم بالمغرب من ٢٠١٣ إلى ٢٠٣٠ Recherche - (bing.com):

[١٠] محمد مكسي، التربية والبيئة ص ١٦-١٧. منشورات صدى التضامن طبعة ٢٠٢٣

١- وضع خارطة الطريق ٢٠٢٢-٢٠٢٦، لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع.

٢- عرض حول المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

٣- عرض حول خارطة الطريق لتنمية التكوين المهني لوزير الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات.

وكما هو معلوم، فالمجلس له مهام استشارية في أفق من التفكير الاستراتيجي، ويقوم بمهام اقتراحية في كل ما يهم المنظومة التربوية، وله مهام تقييمية لرصد تطور المنظومة.

وقد قدمت العروض معطيات تشخيصية وتحديات ومسارات للإصلاح إلى حدود ٢٠٢٦، وقد تخلل عرض التعليم المدرسي مؤشرات مقلقة، من قبيل ٧٠٪ من التلاميذ لا يتحكمون في المقرر الدراسي، ٢٥ % فقط من التلاميذ يشاركون في الأنشطة الموازية و٣٠٠ ألف ينقطعون عن الدراسة سنويا.

وقدمت خارطة طريق تتكون من ٣ أهداف استراتيجية، وهي تحقيق إلزامية التعليم وضمان جودة التعلمات وتعزيز التفتح والمواطنة، و١٢ التزاما، ووُضعت شروط للنجاح وهي الحكامة، والتزام الفاعلين والتمويل

وإجمالا يمكن القول أن خارطة الطريق ٢٠٢٢-٢٠٢٦ ارتكزت على ثلاثة مقومات وهي تأمين إلزامية التعليم والجودة والأثر.

ونحن في السنة العاشرة من مسار إصلاح منظومة التربية والتكوين، كان الأجدر أن ينظم المجلس الأعلى لقاء داخليا لمناقشة ما تم تفعيله وإعماله لتنزيل القانون الإطار ٥١.١٧ المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، والذي يترجم الرؤية الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠، قبل الشروع في الاستماع ومناقشة العروض القطاعية.

عند قراءة وتفحص منهجية ومضامين العرض الخاص بالتعليم المدرسي، الذي قدمه وزير التربية الوطنية، تطرح ثلاثة أسئلة جوهرية: -

١- السؤال الأول، ويهم التراكم والترصيد في سياسة الإصلاح، وهذا يحيلنا على سؤال كلفة زمن الإصلاح، ذلك أن زمن الرؤية الاستراتيجية حدد في ١٥ سنة، ومن سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠٢٢، توالى على القطاع أربعة وزراء، وفي سنة ٢٠٢٠، تم وضع حقيبة مشاريع تنزيل القانون الإطار ٥١.١٧ وإرساء آلية للتتبع بنص تنظيمي، ومخطط لإعداد وإصدار حقيبة من النصوص التشريعية والتنظيمية للقانون الإطار ٥١.١٧.

وفي سنة ٢٠٢٢، تم إعداد وتقديم خارطة جديدة للطريق ٢٠٢٦، وهي الخارطة التي أخذت زمنا تشاوريا تجاوز السنة.

إن الغاية من تحويل الرؤية الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠ [١١] إلى القانون الإطار ٥١.١٧ هو تأمين النفس الإصلاحي لمنظومة التربية والتكوين، لأن توالي الإصلاحات بدون تراكم وترصيد، يفقد الثقة لدى الفاعلين المعنيين ، وينهك ويضعف إيقاع التدبير.

[١١] أحمد آيت إبراهيم، مجلة ٢٤، عدد يناير ٢٠٢٣.

وما يؤكد هذا المنظور التجزيئي لمسار الإصلاح، هو التصريح أثناء تقديم العرض الوزاري، أن التقييمات الدولية المقبلة لسنتي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، لن تقيس أثر إصلاح خارطة الإصلاح ، بل يجب أن ننتظر تقييم الأثر في التقييمات الدولية لسنة ٢٠٢٦، ولكن السؤال هو أن سبع سنوات ٢٠١٥-٢٠٢٢ تشكل مسارا إصلاحيا من الرؤية الاستراتيجية [١٢] ٢٠١٥-٢٠٣٠ ، وهو مسار معني بقياس الأثر، لأن الأطفال الذين سجلوا في المستوى الأول ابتدائي سنة ٢٠١٥ ، غالبيتهم هذه السنة يدرسون إما بسلك الثانوي الإعدادي أو الجامعي.

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين أولوية وطنية، وله كلفة، والاستمرار في رهنه بشروط للنجاح، هو كما الإعلان عن إمكانية فشله.

ولتحقيق الجودة والإنصاف، والتي هي غايات الرؤية الاستراتيجية، لابد من الرجوع إلى مجموعة من الوثائق المرجعية، ولا سيما الرؤية الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٣٠ والميثاق الوطني للتربية والتكوين والكتاب الأبيض المتعلق بالمناهج والتقارير التقييمية الدورية، منذ التقرير التقييمي النصف المرحلي لسنة ٢٠٠٨ لعشرية الإصلاح ٢٠٠٠-٢٠١٠، مرورا بتقرير إنجاز البرنامج الاستعجالي ٢٠٠٩-٢٠١١، والتقويمات الوطنية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والتقييمات الدولية TIMSS/PIRLS/PISAوليس للتشخيص والوقوف على مكامن الضعف، ولكن لفهم، كيف دبرنا مسار الإصلاح ، ولماذا نتعثر في السير، وما هي الحلول المبتكرة والجريئة للاستدراك.

ولعل أهم الأوراش العالقة اليوم، والتي ستشكل تحديات كبيرة وهي: -

ورش التعليم الأولي، ذلك أن تعميمه يشكل تحديا استراتيجيا، ولاسيما في المجالات الهشة والقروية، كما أن الجودة مطروحة بحدة للنهوض بالتعليم الأولي، لقد بدأ ارساء هذا الورش بعملية تفويض الخدمة التربوية للجمعيات، والسؤال هل التعليم الأولي مكون من مكونات المنظومة، ومسؤولية سياسية لتأمين إلزامية التعليم، إذا كان كذلك، فالدولة ملزمة بضمان هذه الخدمة العمومية، ويمكن أن تفوض للجمعيات خدمات موازية داعمة للتعليم الأولي.

كما أن ورش الحكامة Gouvernance والتي هي أساسا تعني المسؤولية والمشاركة والشفافية والنجاعة ، الحكامة اليوم تتطلب تأطيرا قانونيا وتنظيميا جديدا لبنيات التدبير بمستوياتها الأربعة مركزي وجهوي وإقليمي ومحلي، وإعادة النظر في أسلوب التخطيط وجعله مزدوجا ، تصاعدي من المؤسسة وتنازلي بتأطير استراتيجي، مع جرعة من الجرأة لتفويض الاختصاصات والاشتغال على المؤسسة التعليمية، وإرساء التعاقد وإعطاء إمكانيات للمؤسسات للقرار والصرف المالي مع تأمين المواكبة، والانتقال من التقطيع الجماعاتي إلى التقطيع التربوي، من خلال العمل بالحوض المدرسي إرساء أقطاب تربوية تجمع ، في إطار رؤية مشتركة وتعاضد للممارسات والموارد.

وفي هذا الإطار، لوحظ إغفال في العرض الوزاري لمشروع المؤسسة كآلية للتدبير والتعاقد، ومدخل للارتقاء بأداء المؤسسات، بل أن مشروع المؤسسة هو آلية للارتقاء

---

١٢ الوارث الحسن، نربية بريس، عدد ٢٠١٦.

بالحكامة التربوية، ويحتاج هذا الورش إلى منظومة متكاملة بمعايير ومؤشرات تسمح بقياس جودة التعلمات والتكوين وأداء المؤسسة التعليمية، مع ربط التتبع والتقويم ببنيات مهيكلة، وتفادي التدبير المزدوج للمنظومة، تدبير نظامي في إطار المنظام، وهيكلة وظيفية موازية، وهو ما لم يعطي النتائج المتوخاة في البرامج السابقة.

ورش المناهج معلوم أن المنهاج هو الوسيلة لتصريف السياسة التربوية، وهو في صلب الإصلاح ، وظل إيقاع إصلاح المناهج مترددا، بمبادرات متقطعة، من قبيل ما حدث لبيداغوجيا الإدماج، ولابد اليوم من تقييم دقيق وموضوعي، لتقييم ما أنجز على مستوى المناهج، منذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأساسا منذ الكتاب الأبيض، ولماذا تعثر ورش إصلاح المناهج، وأي علاقة ترابطية بين المناهج وتدني مؤشرات التحكم في المقرر الدراسي، وهل يحتاج هذا الورش إلى حكامة بآلية تتمتع بصفة اعتبارية واستقلالية عن التدبير والإيقاع الإداري.

لابد أن نقول أن المنظومة تعيش أزمة نموذج بيداغوجي حقيقي، وسؤال المناهج يحيلنا على البحث التربوي التطبيقي والتدخلي، والذي لم تنجح المنظومة في إرسائه كبنيات وممارسات، بل نفتقد لمنظومة ابتكارية، تُرصد وتثمن الممارسات الفضلى، وكان من الممكن أن يساعد البحث التربوي صناع القرار على فهم الكثير من المعضلات واتخاذ القرارات الفعالة والناجعة لكثير من المعضلات البيداغوجية الصفية.

إن ورش إصلاح المناهج، لا يفترض فقط تجديد التوجهات والمحددات والمقاربات، بل تقييم فعالية ونجاعة الزمني المدرسي غلافا وإيقاعا وتنظيما، وكذلك مراجعة جريئة لنظام التقويم المعتمد، كما نص على ذلك القانون الإطار ٥١.١٧، لأنه لا يُعقل أن ترتفع مؤشرات النجاح في الامتحانات الإشهادية، ولا يرافق هذا الارتفاع مؤشرات جودة التعلمات.

ورش اللغات، سواء ما يتعلق بلغات التدريس أو تدريس اللغات، نحن إزاء معضلة لغوية حقيقية، تتمظهر في ضعف مؤشرات التحكم اللغوي، أكدتها مختلف التقويمات، سواء البرنامج الوطني لتقويم التعلمات PNEA أو التقويمات الدولية، ويتجدد طرح السؤال، هل التناوب اللغوي alternance linguistiqueالذي طرحته كأسلوب للتمكن اللغوي للغات الأجنبية، كان فعالا وناجعا، وهل النقاش حول رهان التدريس باللغة الإنجليزية كرؤية استراتيجية، يمكن أن يطرح في أجندة الإصلاح اليوم.

Équité et diversité fonctionnelle:ورش الإنصاف والنوع والتنوع الوظيفي-

إن غاية الرؤية الاستراتيجية هي إرساء مدرسة ذات جودة ومنصفة وعادلة، وقد لوحظ أن خارطة الطريق أغفلت مكونا أساسيا يتعلق بالتربية الدامجة للتلاميذ في وضعية إعاقة، ذوي التنوع الوظيفي، ويبدو أن اختزال الرافعة الرابعة للرؤية الاستراتيجية في الالتزام الثالث لخارطة الطريق، والمتعلق بدعم التلاميذ المتعثرين وذوي الصعوبات هو غير وجيه، ذلك أن

التعليم الدامج والتنوع الوظيفي مقتضى قانوني صريح في القانون الإطار.

ومعلوم أن الأنظمة التربوية الجيدة والمصنفة عالميا، نجحت في المزاوجة بين الجودة وحسن الأداء والإنصاف، يفترض تنويع الأساليب التربوية والبيداغوجية وملاءمتها، وهو ما يفيد ضمنيا أغلب التلميذات والتلاميذ، وهذا يتطلب تكثيف التكوين في الممارسات البيداغوجية الملائمة وتعميم قاعات الموارد ووضع منهاج مرن يسمح بالملاءمة، لتكييف التعلمات التكييف البيداغوجي للمراقبة المستمرة الامتحانات الإشهادية. وتمكين المدرس/ المدرسة من الهامش الزمني للابتكار وضبط الإيقاعات التعلمية، وفي إطار الحديث عن النوع، وارتكازا على معطيات إحصائيات ٢٠٠٩، تبين ارتفاع مؤشر التميز الدراسي للتلميذات، وأن التلميذات أقل مغادرة للمدرسة وأكثر تميزا، وهو ما يسائلنا جميعا في فهم طبيعة اندحار مؤشرات التلاميذ مقابل ارتفاع المؤشرات ذات الصلة بالتلميذات.

أخير ينبغي وفي إطار تحديث التعليم بالمغرب، وجب ربط المدرسة أن بالمحيط الذي تتفاعل معه، سواء تعلق الأمر بالمحيط البشري، المحيط البيئي والإيكولوجي، المحيط الثقافي والعلمي، محيط الطرق السيارة أو ما يسمى بالطرق الجديدة للإعلام والاتصال [١٣].

*** اقتراحات من أجل الإصلاح**

*** المناهج الدراسية**

لابد من إعادة النظر في المناهج والبرامج، و تقليص مضامينها أي الاعتماد على الكيف و ليس الكم ومطابقتها للمقاربة المعتمدة: الكفايات أي أن تتضمن وضعيات بنائية و أخرى تقويمية.

*** استعمال الزمن المدرسي**

أصبح من الضروري إعادة النظر في الإيقاعات المدرسية لجعلها أكثر ملاءمة للمناطق، كانت قروية، شبه حضرية أو حضرية. وذلك للتقليص من الهدر الكبير لوقت وجهد المتعلمين، في التنقل بين بيوتهم ومدارسهم. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، أيضا، صعوبة تنقل المدرسين والإداريين إلى بعض المناطق التي يستحيل السكن بها.

ينبغي الحرص على: –

١– أن يسود الانضباط، داخل الفصول الدراسية، ومشاركة المتعلمين في بناء التعلمات، ومن شروط هذه الممارسة عدم اكتظاظ الأقسام ومحاربة الغياب غير المبرر.

٢– القيام بتعبئة الرأي العام الوطني، على غرار الحملات التي يتم تنظيمها للوقاية من حوادث السير ومرض السيدا وغيرها. وذلك بوضع برامج تستهدف كل المتدخلين، من أولياء التلاميذ ومتعلمين، ومدرسين، وسلطات، ومنتخبين. وأن تستعمل كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والأنترنيت والأسواق في المناطق القروية، وأن تستهدف تثمين القيم التي تسعى المنظومة إلى بنائها، وفي نفس الوقت نبذ

[١٣] محمد بردوزي، تحديث التعليم بالمغرب، ص. ٥٩-٦٣. دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى-٢٠٠٠.

السلوكات الهدامة، وتبيان سلبيتها على مرتكبيها وعلى المجتمع كله.

٣- أن تضع كل مؤسسة تعليمية ضمن مشروعها التربوي برنامجا خاصا بها وتعتبره مدخلا لكل الأنشطة الأخرى، وكذلك تنظيم حملة لتعبئة التلاميذ وأوليائهم حول القيم النبيلة وأن تعمل على تقديم نماذج من قدماء تلاميذ المؤسسة الذين غيروا مواقعهم السوسيو- اقتصادية، وهم الآن يتبوؤون مكانة مشرفة بمجتمعهم أو خارج الوطن. وذلك بفضل تشبثهم بتلك القيم.

٤- إلغاء تدخل الخريطة المدرسية في الانتقال، واعتماد العتبة المعيارية هي المعدل كمحدد أساس للانتقال إلى المستوى الموالي، ومراعاة مدى التحكم في التعلمات الأساس.

٥- اعتماد التقويم التكويني الذي يهدف إلى حصول المدرس على بيانات ومؤشرات تتعلق بمدى بلوغ الأهداف المتوقع تحقيقها عوض المراقبة المستمرة.

٦- اعتماد التقويم التشخيصي في بداية السنة الدراسية ودعم غير المتحكمين في التعلمات الأساس على إثر نتائج هذا التشخيص. تحسين الوضعية المعنوية والمادية لرجال ونساء التعليم

٧- تجهيز المؤسسات التعليمية: لا يمكن أن ننتظر من مؤسسات تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية والمادية إنجاز مشاريعها بالشكل المطلوب، فكل إصلاح لا يمكنه تجاهل هذا الأمر.

وينبغي أيضا استكمال مشروع إدراج التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل في تعليم المواد الدراسية. -

١- الإسراع في إنشاء المدارس الجماعاتية وتجهيزها بالشكل المطلوب، وتوسيع الداخليات الموجودة، وبناء أخرى لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المتعلمين وتوسيع المطاعم المدرسية الموجودة، وبناء أخرى في كل المناطق التي تعرف هشاشة في الوضع السوسيو-اقتصادي.

بناء فضاءات محروسة ومؤطرة بشكل جيد لإيواء التلاميذ أثناء إنجاز الأنشطة الموازية.

*** الخاتمة**

تلكم كانت أهم المحطات التي حاولنا أن نذكر فيها مكامن الخلل التي يعاني منها التعليم بالدول العربية عموما والمغرب على الخصوص، حيث تعد الأسباب السياسية الداخلية والخارجية من أهم الأسباب التي جعلت التعليم بالمغرب يتقهقر من مرحلة إلى مرحلة، رغم أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومات المغربية المتعاقبة على تدبير هذا القطاع. لكن ورغم المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا الإطار، إلا أن مستوى التعليم وتكوين الأطر لازال يعرف خللا كبيرا سواء تعلق الأمر بجودة التي التعليم أو تأهيل وتكوين أجيال صاعدة تخدم البلاد بالشكل الذي يراد له عبر تلكم الإصلاحات المبرمجة مسبقا. فما هي يا ترى أسباب فشل هذه الإصلاحات؟ وهل هو محكوم على التعليم بالبلاد أن يبقى هذه الحال؟

*** المراجع**

محمد مكسي، الدليل البيداغوجي-الجزء الثاني، ص ١١-١٢. منشورات صدى التضامن، ٢٠٠٢.

عمر أمكاسو- منير الركراكي، رسالة الأستاذ تربية وتعليم وتغييرا، ص٥١-٥٢. مطبوعات الأفق، ١٩٩٢.

محمد بردوزي، تحديث التعليم بالمغرب، ص. ٥٩-٦٣. دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى-٢٠٠٠.

أحمد آيت إبراهيم، مجلة ٢٤، عدد يناير ٢٠٢٣.-

محمد بردوزي، تحديث التعليم بالمغرب، ص. ٥٩-٦٣. دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى-٢٠٠٠.

محمد فاوبتر، سوسيولوجيا التعلم بالوسط القروي. مطبعة النجاح الجديدة، ص ٨١.

فيليب باول-دايفيس، ندوة القاهرة ٢٠١٥: إصلاح التعليم وتحسينه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

https://www.britishcouncil.org.eg/symposium/thought-pieces/education-reform-and-improvement-mena

مشاكل التعليم بالمغرب والحلول المقترحة لتجاوز الاختلالات - المستجد التربوي(mostajad.com)

معاينة تاريخ التعليم بالمغرب: محطات من الإصلاح المتجدد والأزمة المستمرة.- (imist.ma)

تاريخ الإصلاحات التعليمية بالمغرب منذ ١٩٥٦ إلى اليوم بقلم الحسن اللحية- Maglor

إصلاح التعليم بالمغرب من ٢٠١٣ إلى ٢٠٣٠ - Recherche (bing.com)

الوارث الحسن، نربية بريس، عدد ٢٠١٦